الأمم المتحدة

S/2006/810



Distr.: General
13 October 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، التي تلقيتها من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، ويحيل بها التقرير الثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا إن عرضتم هذه الرسالة ومرفقها على انتباه أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

201006 181006 06-56253 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم التقارير المقدمة من الممثل السامي إلى المجلس وفقا للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم لكم طيا التقرير الثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

ويشمل هذا التقرير الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وهذا هو أول تقرير يشرفني تقديمه من خلالكم إلى مجلس الأمن. وإذا تطلبتم أنتم أو أي عضو في المجلس الحصول على أي معلومات تتجاوز ما يقدم في التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته، يسرني أن أرد على ذلك كتابة.

(توقيع) كريستيان **شفارتي – شيللينغ**

ضميمة

التقرير الثلاثون المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

١ شباط/فبراير – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

موجز

١ – توليت منصب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي خطابي الأول إلى المواطنين، أوضحت أنه استنادا إلى عمل سلفي، فإن هدفي خلال مدة ولايتي هو مساعدة البوسنة والهرسك على تكثيف عملية تحولها إلى بلد طبيعي ومسالم يحتل الموقع الذي يستحقه في أوروبا. وأكدت أيضا أنني أعتزم الإشراف على إجراء عملية تحول في الدور الذي يؤديه مكتبي ودور المجتمع الدولي بصورة أعم: فبدلا من تولي القيادة مباشرة، سيعمد مكتب الممثل السامي إلى تقديم النصح والدعم إلى السلطات المحلية في سعيها للإمساك بزمام الأمور وتحمل المسؤولية الكاملة عن تقدم البلد باستمرار نحو تحقيق الاستدامة المؤسساتية والاندماج الأوروبي الأطلسي. لذلك، فإن أولوياتي هي تقديم النصح إلى زعماء البوسنة والهرسك والدفاع عن مصالح مواطني البوسنة والهرسك في القضايا التي يعتبروها ذات أولوية كبرى بالنسبة إليهم. أنا مصمم على عدم الحلول محل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في سن القوانين وعلى عدم التدخل ولو فشل سياسيو البوسنة والهرسك أحيانا في تحمل مسؤولياقم. في المقابل، أكدت بوضوح أنني لن أتردد في استعمال سلطاتي في حال وجود أي قمديد خطير للسلام في البلد ولاستقرارها، أو عرقلة واضحة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢ – إن قرار مجلس تنفيذ السلام المتخذ في ٢٣ حزيران/يونيه والقاضي بالإذن لمكتب الممثل السامي بالاستعداد لإغلاق نفسه، تمهيدا لاستبداله على ما يرجح في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧ بمكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، يشهد على أن البوسنة والهرسك تستعيد سيادقما الكاملة. لكن تحقيق هذا الأمر يتطلب من السلطات المحلية بذل جهود معززة للإمساك بزمام أمور الإصلاحات الضرورية ومن المجتمع الدولي توفير إدارة متماسكة. وتعطي التغييرات المقترح إدخالها على طبيعة المشاركة الدولية في البوسنة ومداها، أهمية حاسمة للانتخابات العامة الوشيكة. ولن يتحمل السياسيون المنتخبون في ١ تشرين الأول/أكتوبر المسؤولية عن ضمان وجود إدارة فعالة وكفؤة في البوسنة والهرسك

فحسب، بل سيتحملون أيضا مسؤولية المحافظة على تقدم البلد نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي.

٣ - تضمنت الفترة المشمولة بالتقرير جزئين متميزين جدا: في المرحلة الأولى سادت توقعات كبيرة ناتجة عن الاتفاق غير المسبوق فيما بين قادة الأحزاب الستة الرئيسية في البلد في ١٨ آذار/مارس على اقتراح رزمة تعديلات دستورية على الرئاسة والجمعية البرلمانية، ثم تلتها مرحلة تبادل توبيخات ذات نعرات قومية بعد سقوط رزمة الإصلاحات بفارق بسيط في البرلمان في ٢٦ نيسان/أبريل. ووفر هذا الفشل الإطار الذي حددت من خلاله الأحزاب مواقفها خلال حملة انتخابية أنتجت من الحرارة أكثر مما أنتجت من الضوء. وكعادتها، سعت الأحزاب القومية في البوسنة والهرسك إلى تجميع مناصريها عبر التشديد على التهديدات المفترضة من قبل الآخرين لمصالحها القومية أو لمصالح الكيان الذي تنتمي إليه. و لم يؤد تفاقم الأخطار والانقسامات إلى جعل تمرير التشريعات الإصلاحية شبه مستحيل فحسب، بل إلى تسميم الخطاب السياسي أيضا. فقد استند السياسيون في جمهورية صربسكا إلى استفتاء الاستقلال الذي أجري في ٢١ أيار/مايو في الجبل الأسود ومحادثات الوضع النهائي الخاصة بكوسوفو (صربيا)، وطالبوا بحقهم في إجراء استفتاء بشأن مستقبل جمهورية صربسكا. ومن الجهة المقابلة، اقترح بعض السياسيين البوسنيين إلغاء جمهورية صربسكا.

٤ - على الرغم من ذلك، جرى تحقيق بعض التقدم في المفاوضات الخاصة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع المفوضية الأوروبية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ولولا الشروط المسبقة التي وضعتها المفوضية الأوروبية بشأن إعادة تشكيل هيكل الشرطة، وإصلاح البث الإذاعي العام والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لأصبح من الممكن توقع نجاح المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بحلول نهاية العام الحالي وبدء مرحلة جديدة ومشرقة في تطور البوسنة والهرسك في فترة ما بعد الحرب. لكن للأسف، فإن الفشل في تحقيق أي من هذه الشروط المسبقة قد يؤدي إلى تبديل الآمال المعقودة على إمكانية توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في أواخر العام الحالي أو مطلع العام المقبل. فقد واجهت عملية إصلاح الشرطة صعوبات منذ شهر أيار/مايو، عندما قلصت جمهورية صربسكا مشاركتها إلى مستوى مراقب فقط.

٥ - وبالمثل تباطأت وتيرة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وارتفع الإنفاق العام بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع العائدات الضريبية والجدول الزمني للانتخابات. فقد اقترضت الكيانات وغيرها من المستويات الحكومية الدنيا أموالا لقاء عائدات مرتقبة في

المستقبل، وعقدت التزامات قد يصعب احتمالها على المدى الأبعد. وفشل مجلس الوزراء في وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن المجلس الضريبي الوطني للبوسنة والهرسك، وفي إقراره، في حين استمر الخلاف بشأن توزيع عائدات الضرائب غير المباشرة على الكيانات المختلفة وعلى مقاطعة بريتشكو. في شهر آذار/مارس، أعدت تعيين جولي ديكسون رئيسا لمجلس إدارة سلطة الضرائب غير المباشرة لثلاثة أشهر جديدة.

٦ - واصلت سلطات البوسنة والهرسك تنفيذ عملية إصلاح الإدارة العامة بنشاط خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ويعمل مكتب منسق عملية إصلاح الإدارة العامة على إنجاز استراتيجية وطنية وخطة عمل للدولة والكيانات ومقاطعة بريتشكو ستحدد الخطوات الضرورية لتحقيق تقدم سريع ومهم في هذا الميدان.

٧ - على الرغم من تأكيد المجتمع الدولي بانتظام على الحاجة إلى وجود تعاون كامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعلى الرغم من إقدام المفوضية الأوروبية في شهر أيار/مايو على تعليق المفاوضات مع بلغراد بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وعلى الرغم من ترويج وسائل الإعلام تكهنات بأن صربيا توشك أخيرا على اعتقال راتكو ملاديتش، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم على صعيد اعتقال السيد ملاديتش أو رادوفان كارادزيتش. فقد أدى استمرار تمتعهم بالحرية إلى عدم تأهيل البوسنة والهرسك مرة أخرى للانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

٨ - استنادا إلى مبادئ الإنصاف والمشروعية، والممارسة الحكيمة لولايتي، والحاجة إلى إيجاد توازن ما بين حماية الاستقرار الوطني والحقوق الفردية، قمت بتسريع عملية إعادة الاعتبار للأشخاص الذين أقالهم من تولوا منصبي قبلي من الخدمة العامة. وستستكمل هذه العملية قبل إقفال مكتب الممثل السامي.

٩ - تباطأت عملية توحيد إدارة مدينة موستار بشكل ملحوظ في هذه السنة. فلم يحرز أي تقدم يذكر لإنجاز عملية تنظيم الإدارة أو تشكيل مؤسسة للتخطيط الحضري، أو إيجاد حل لتلفزيون هرزيغوفاتشكا والمؤسسات الثقافية المختلفة، أو إنشاء شركة مرافق عامة واحدة.

١٠ - جرت في شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه يونيه محادثات مباشرة بين مجلس الوزراء وحكومة مقاطعة بريتشكو، والتي سهلت إجراءها حكومة الولايات المتحدة بمشاركة مكتب الممثل السامي والمكتب المعني بالقرار النهائي في بريتشكو. وهدفت هذه المحادثات إلى إرساء العلاقات بين مقاطعة بريتشكو والدولة على أرضية صلبة من دون الحاجة إلى اللجوء إلى هيئة التحكيم. وفي شهر حزيران/يونيه، حث المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ

السلام الأطراف – ومجلس الوزراء على نحو خاص – على بذل جهود مكثفة لحل القضايا المعلقة.

١١ – واصل مكتبي حث الدولة وسلطات الكيانات على الامتثال التام لقرارات غرفة حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة إلى قضيتين مزمنتين هما قضية العقيد أفدو باليتش وقضية صرب سارايبفو الذين فقدوا في الحرب.

١٢ – ومما يدعو للأسف أيضا عدم حصول تقدم في إصلاح التعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال عام ٢٠٠٦، كان من ضمن أولوياتي الكبرى إنشاء وكالة للمعايير والمؤهلات على مستوى الدولة، وإقرار عدة قوانين أخرى في هذا المجال، بدءا من قانون بشأن التعليم العالي يسمح للبوسنة والهرسك بالوفاء بالتزاماتها وفقا لعملية بولونيا واتفاقية الاعتراف بالمؤهلات بشأن التعليم العالي في المنطقة الأوروبية (اتفاقية لشبونة). وبذلك يجري تحسين مستوى التعليم الجامعي والآفاق المتاحة في المستقبل أمام خريجي جامعات البوسنة والهرسك.

١٣ – سعيت وزملائي لتنفيذ خطة عمل مكتب الممثل السامي والخطة المنقحة لتنفيذ المهمة واللتان وافق عليهما مجلس تنفيذ السلام في شهر آذار/مارس. لكن المناورات السياسية في مرحلة ما قبل الانتخابات عرقلة جهودنا. فقد أظهرت السلطات المحلية أكثر فأكثر أنها غير راغبة و/أو غير قادرة على مباشرة إصلاحات لا تؤمن لها مكاسب سياسية على المدى القصير. ولذلك تعرقل تنفيذ خطة العمل وخطة تنفيذ المهمة.

أولا – مقدمة

١٤ – هذا هو تقريري الأول إلى الأمين العام منذ تسلمي منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وكما جرت العادة، فالتقرير يقيّم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في التقارير السابقة، ويستعرض التطورات التي طرأت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا – استكمال سياسي

١٥ – تتألف فترة الإبلاغ من جزئين متميزين جدا، وهما: فترة التفاؤل والتوقعات العالية الناجمة عن اتفاق الأطراف الستة الذي لم يسبق له مثيل بشأن الإصلاح الدستوري الذي تم توقيعه أخيرا في ١٨ آذار/مارس بعد عدة أشهر من المحادثات المكثفة، والفترة اللاحقة من العداء السياسي الذي تؤكده باطراد الخطب ذات النعرات الوطنية التي أعقبت هزيمة مجموعة الإصلاحات الدستورية في ٢٦ نيسان/أبريل بأكثرية ضئيلة. وقد صادف هذا البدء غير

الرسمي بحملة الانتخابات العامة وحدد معاييرها. واتسمت المرحلة الأولى بمشاركة تعاونية من جانب المؤسسة السياسية لجمهورية صربسكا المتحدة والفوضى بين أحزاب الاتحاد المنقسمة بشأن توقع إصلاحات دستورية محدودة. وشهدت المرحلة الأخيرة منهما مبادرات متطرفة بشكل متزايد من جانب رئيس الوزارة الجديد لجمهورية صربسكا ميلوراد دوديك، الذي كان في تصريحاته المتعلقة بإجراء استفتاء محتمل للانفصال في جمهورية صربسكا، وإلغاء النقل السابق للسلطات إلى الدولة، وعدم قبول أي خطة لإعادة تشكيل هيكل الشرطة من شأنها إلغاء شرطة جمهورية صربسكا، تأكيد عدائي مجدد لمصالح جمهورية صربسكا. فمقاطعة مندوبي جمهورية صربسكا للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك طوال شهر كامل في أيار/مايو وحزيران/يونيه جعل العمل مستحيلا على البرلمان. وكان الموضوع هو تقاعس مجلس الوزراء عن إنشاء لجنة للتحقيق في معاناة ومصائر سكان سارايفو من جميع الجنسيات أثناء الحرب، لكن الأثر الناجم كان تبيانا لوحدة جمهورية صربسكا.

١٦ - وقد سنّت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك حتى أيار/مايو ثمانية قوانين رئيسية من الضروري أن تستوفيها البوسنة والهرسك لتلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي، والشراكة من أجل السلام في الناتو، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسبق لمجلس الوزراء أن اعتمد (في نيسان/أبريل) استراتيجية الدمج في الاتحاد الأوروبي: وهي أول وثيقة استراتيجية طويلة الأمد تحدد الأهداف المقرر تحقيقها مع تقدم البوسنة والهرسك نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

١٧ - بيد أن المواءمة بين التشريع المتعلق بدائرة الإذاعة العامة على مستوى الكيانات وتشريعات الدولة لم يكتمل بعد. وهذا شرط لا يزال معلقا في شروط دراسة الجدوى لعام ٢٠٠٣ التابعة للجماعة الأوروبية لا يزال معلقا وقد أثار معارضة شديدة بين الكرواتيين في الاتحاد. فاحتجاجهم بقضية ''المصلحة الوطنية الحيوية'' في مجلس الشعب في اتحاد البوسنة والهرسك في فصل الربيع إنما يعني أن قانون دائرة الإذاعة العامة التابعة للاتحاد قد أُحيل إلى المحكمة الدستورية للكيان، حيث بقي بدون بت خلال الفترة المستعرضة.

١٨ - وبعد تأخر دام خمسة أشهر، قدمت وزارة الشؤون المدنية أخيرا مشروع قانون بشأن التعليم العالي إلى مجلس الوزراء في نيسان/أبريل. وتلا ذلك فترات تأخر أخرى، لكن مجلس الوزراء اعتمد أخيرا القانون بأكثرية الأصوات في ١ حزيران/يونيه و أرسله إلى البرلمان. بيد أن معارضة الوزراء الصرب في مجلس الوزراء أدت إلى معارضة أعضاء البرلمان من جمهورية صربسكا للقانون أيضا. وما برحت الجهود تُبذل لصياغة تعديلات ترضي الصرب في ذات الوقت الذي لا تعرِّض فيه للخطر الدعم من الكرواتيين والبوسنيين.

١٩ - وقد اعتمدت الجمعية البرلمانية التعديلات المدخلة على قانون الانتخابات في آذار/مارس؛ مما له دلالة، أن هذه التعديلات تشمل إدخال تسجيل الناخبين السلبيين (PVR) وتقصير الفترة الفاصلة بين الدعوة إلى الانتخابات وإجراء الانتخابات من ١٧٠ يوما إلى ١٥٠ يوما. وقد أسفر إدخال نظام تسجيل الناخبين السلبيين فعلا عن زيادة في عدد الناخبين في السجل الانتخابي بحوالي ١٠ بالمائة. وأُعلن عن انتخابات ١ تشرين الأول/أكتوبر في ٤ أيار/مايو. وصادقت اللجنة المركزية للانتخابات (CEC) على ٤٨ حزبا سياسيا و ١٢ مرشحا مستقلا من أجل الانتخابات.

٢٠ - وقد تجلى المناخ السياسي السلبي الذي كان سائدا منذ أواخر نيسان/أبريل في مظاهر عديدة. وإحدى تلك الظواهر هو التصويت بحجب الثقة عن رئيس الوزراء عدنان تيرجيتش في منتصف أيار/مايو، الذي نجا منه بصعوبة. بيد أن أعضاء البرلمان من جمهورية صربسكا، كما ذُكر أعلاه، عادوا إلى الهجوم فيما يتعلق بتشكيل لجنة للبت في مصائر المدنيين المفقودين في سارايفو أثناء الحرب. وقد أدى رفض تيرجيتش إنشاء هذه اللجنة إلى استفزاز النواب الصرب فانسحبوا من مجلس الممثلين في ٢٤ أيار/مايو واستمرت هذه المقاطعة حتى ٢٠ حزيران/يونيه وحققت غرضها. وهذه الخسارة في وقت البرلمان التي قاربت الشهر لم توقف وضع تشريعات للإصلاحات الهامة فحسب، بل هي تمثل أيضا حالة العلاقات المشحونة باطراد بين الجماعات الإثنية وبين الكيانات.

٢١ - وقد أسهمت تعليقات رئيس الوزراء دوديك الافتراضية والملتهبة فيما يتعلق باحتمال إجراء استفتاء على الانفصال في جمهورية صربسكا في هذا التدهور. فرغم كون ردود الفعل الفورية من قبل السياسيين في جمهورية صربسكا على تصويت مونتنيجرين الذي جرى في ٢١ أيار/مايو من أجل الاستقلال موزونة وناضجة بوجه عام، فقد أدى القرار الذي اتخذه دوديك بعد ذلك بأسبوع بالتلويح بشبح إجراء استفتاء مماثل في جمهورية صربسكا، ولو كان ذلك في ظروف افتراضية معينة، إلى إثارة حماس واسع النطاق في جمهورية صربسكا وسخطا في الاتحاد. وكان للنداءات التي أطلقها السياسيون والمعلقون البوسنيون بإلغاء جمهورية صربسكا أثر متوقع وهو الدفع إلى مزيد من المطالبات بتقرير المصير بين الصرب. ورغم التصريحات الشديدة من المجتمع الدولي بأنه ليس هناك أي موازاة بين حالة مونتنيجرين أو كوسوفو وبين دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة - والإدانات الصريحة لملاحظات دوديك - فقد استمر هذا في العودة إلى فكرة إجراء استفتاء طوال شهر حزيران/يونيه.

٢٢ - وفور تسلم مستر دوديك منصبه في أواخر شباط/فبراير، شن هجوما على شرعية مجلس التوجيه لمديرية إعادة تشكيل هيكل الشرطة وواصل هذا الهجوم طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد دعمه لمبادئ الاتحاد الأوروبي الثلاثة المتعلقة بالسيادة التشريعية والميزانية على مستوى الدولة، وعدم التدخل السياسي، ومناطق عمل الشرطة، لكنه طعن في تكوين مجلس التوجيه في مقترحاته. بيد أنه لم يتقدم بأي خطة تستوفي المبادئ في الوقت الذي كان يلغي فيه نموذج عمل الشرطة ذا المستويين الذي وضعته مديرية الشرطة. وفي هذه الأثناء، ما برحت هذه الأخيرة تعمل جاهدة طوال أشهر عديدة لتحقيق اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وحتى أيار/مايو تبين أن هذا مستحيل، وتم التغلب على جمهورية صربسكا بأكثرية الأصوات عندما اختار مجلس التوجيه أخيرا نموذجا يقوم على أساس سلطات الدولة والشرطة المحلية، أي دون أن يترك مجالا لقوات شرطة الكيانات. وكان أن ردّت جمهورية صربسكا بأن خفّضت من طرف واحد مشاركتها في مجلس التوجيه حتى مستوى مراقب واحد فقط، وذلك رغم تأكيداتها السابقة لرؤساء بعثة الاتحاد الأوروبي، بأنها لن تفعل ذلك. وبقي هذا الانفصال من جانب جمهورية صربسكا سائدا حتى آخر حزيران/يونيه.

المفاوضات المتعلقة بالإصلاحات الدستورية

٢٣ - تمخّضت المفاوضات المكثفة بين زعماء أكبر أحزاب البلد السياسية الثمانية، التي قامت سفارة الولايات المتحدة في سراييفو بتنسيقها على فترة أربعة أشهر، عن عقد اتفاق في ١٨ آذار/مارس من قِبل ستة أحزاب منها بشأن مجموعة مشاريع التعديلات الدستورية. وقد أكدت لجنة الدستور والشؤون القانونية التابعة لمجلس الممثلين في البوسنة والهرسك الأسباب الدستورية الداعية إلى إجراء هذه التعديلات في ٣١ آذار/مارس وجرت في البرلمان مشاورات عامة بشأنها في ١٢ نيسان/أبريل.

٢٤ - وتتوخى التعديلات إنتخاب رئيس بشكل غير مباشر وكذلك نائبين للرئيس يعملان بالتناوب كل فترة ١٦ شهرا مع الرئاسة الجماعية المنتخبة من الجمهور التي تعمل رئاستها بالتناوب كل فترة ثمانية أشهر؛ وإيجاد مجلس وزراء أقوى وأكثر عددا على رأسه رئيس وزراء فعلي؛ ومجلس ممثلين ومجلس شعب، موسّعين، لكن مع تحديد صلاحيات هذا الأخير؛ وقسمة المسؤوليات بين الدولة والكيانات بشكل أكثر تحديدا.

٢٥ - وبغض النظر عن أي نقاط ضعف كهذه، قدم مكتب الممثل السامي - كما فعلت الوكالات الدولية الأخرى - دعمه لهذا الجهد التاريخي لتحسين دستور ''دايتون'' بشكل فعال وجعله أكثر قبولا. بيد أنه، مع استمرار الإجراءات البرلمانية، أصبح من الواضح أن المعارضة لهذه التعديلات قد أصبحت مسألة محددة بالنسبة للمندوبين الكرواتيين الذين

انشقوا عن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك (HDZ) والذين سيشكلون عما قريب ''الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠''. واحتج هؤلاء المندوبون بأن الإصلاحات لم تفعل شيئا لتحسين وضع الكرواتيين، بل ذهبوا أبعد من ذلك فأوحوا بأن توقيع هذه الإصلاحات سيؤدي إلى تهميش كامل للسكان الكرواتيين داخل البوسنة والهرسك. كما عارض حزب البوسنة والهرسك (SPIH) مجموعة الإصلاحات هذه مُقدِّما بذلك لمؤسس الحزب حارس سيلاجيتش بطاقة للدخول ثانية إلى الحلبة السياسية النشطة، الذي جادل بقوله إن هذه التعديلات سطحية وتضفي الصفة الشرعية على جمهورية صربسكا في آن معا.

٢٦ - ورغم أن مجموعة الإصلاحات قد مرت بصعوبة في مرحلة اللجنة، فقد أخفقت في ٢٦ نيسان/أبريل (بصوتين اثنين) في الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة في المجلس الأدنى وذلك بعد جلسة استغرقت يومين. وهذه النتيجة كانت من جراء معارضة حزب البوسنة والهرسك، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ الوليد، وكذلك عضو مستقل واحد في البرلمان ومرتد واحد من حزب العمل الديمقراطي.

٢٧ - وتميزت المناقشة المتعلقة بالإصلاح الدستوري بتحالف حزبي سياسي جديد فصل حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي عن حزب البوسنيين. وكان الإخفاق في سن الإصلاحات بداية لما تبين أنه حملة انتخابية مستقطبة للغاية يسودها القدح والذم.

٢٨ - ويحتمل أن توفر مجموعة نيسان/أبريل الأساس بالنسبة لتجديد الجهود للاتفاق على الإصلاحات الدستورية وسنها بعد الانتخابات. فإذا ما فازت الأحزاب الستة التي تدعم هذه الصفقة بأغلبية الثلثين في مجلس الممثلين للبوسنة والهرسك، فسيتسنى تمرير مجموعة الإصلاحات بسرعة. وأنوي القيام بدور استباقي في مواصلة هذه العملية.

جمهورية صربسكا

٢٩ - تولت حكومة جديدة لجمهورية صربسكا بقيادة تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين بقيادة ميلوراد دوديك مهامها في أوائل آذار/مارس. وبحلول نهاية حزيران/يونيه دفعَت بمجموعة من التشريعات (٥٤ قانونا جديدا) إلى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، تتعلق بصورة أساسية بمكافحة الجريمة المنظمة، ومراجعة صفقات الخصخصة السابقة، وإعادة تنظيم الإدارة العامة. وقد قامت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بمهمتها بصورة أكثر كفاءة وكانت الحكومة أكثر انفتاحا من سابقتها تجاه المنظمات غير الحكومية، وجمعيات المواطنين، ووسائل الإعلام، والجمهور العام.

٣٠ - ومع ذلك، أثارت عدة قوانين اقترحتها الحكومة جدالا، وعرقلتها احتجاجات ''بالمصلحة الوطنية الحيوية'' من قبل الجماعات البوسنية والكرواتية في مجلس الشعوب في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وفي تلك الأثناء، سعى السيد دوديك إلى ألا يترك مجالا في يمينه الوطني كما لم يترك فرصة لإظهار مؤهلاته كقائد للصرب جميعا عن طريق تحدي المجتمع الدولي، وخصوصا بشأن إصلاح الشرطة والمسائل المالية العامة.

٣١ - وتعلق أول خلاف جوهري باستبدال مساعدي الوزراء الذين يشغلون مناصب في الخدمة المدنية. ومع ذلك، سعى السيد دوديك إلى إجراء تعيينات جديدة بموجب قانون التعيينات الوزارية، الذي عارضه مكتب الممثل السامي على أساس أن ذلك يتعلق بتعيينات سياسية، وليس بتعيين موظفين في الخدمة المدنية. بيد أن رئيس الوزراء حقق ما يريد حتى الآن. ولكنه أُجبر على التراجع، حينما عين فريقا خاصا للملاحقة القضائية لمحاربة الجريمة المنظمة بدون التشاور مع المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين أو الاعتراف بسلطته في تلك الأمور. وقد استقال الذين عُينوا فورا حينما استنكر المجلس الأعلى عدم قانونية تعيينهم، وبدأت مفاوضات لجعل قانون جمهورية صربسكا متمشية مع قوانين الدولة.

٣٢ - كما أوضحنا أعلاه، شن السيد دوديك عندما تولى منصبه هجوما على شرعية مجلس توجيه مديرية إعادة تشكيل الشرطة.

٣٣ - كانت تعليقات السيد دوديك الملهبة للمشاعر بشأن إمكانية إجراء استفتاء على الانفصال في جمهورية صربسكا سببا لقلق شديد. وكانت تلك التعليقات تتناقض مع ردود الفعل المحسوبة والناضجة بصفة عامة من قبل القادة الآخرين للتيار الرئيسي في جمهورية صربسكا عقب استفتاء استقلال مونتنغرو. وقد شعرت بأن من المهم أن نضع علامة واضحة وأن نصدر بيانا يحذر من أن أي خطة محددة لتنظيم استفتاء على تقرير المصير لجمهورية صربسكا أو انفصالها سيثير بوضوح تساؤلا عن استقرار الدولة، وبأنه ليس لدي خيار في تلك الظروف سوى استعمال صلاحياتي التنفيذية.

٣٤ - وأعلن دوديك، في مقابلة لاحقة، بداية ''عصر من الاستفتاءات''، دون التراجع عن ملاحظاته، وصمم على أن إجراء استفتاء هو إمكانية نظرية وانتقد المجتمع الدولي لما زعم أنه موقفه العدواني المستمر تجاه جمهورية صربسكا. بيد أنه، كان مهتما بأن يقول إن أي استفتاء في جمهورية صربسكا سيكون تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. وقد أكد مكتبي موقفه، الذي ظهر أن السيد دوديك تراجع عقبه إلى حد ما. ولكن، عشية ''زيارة الدولة'' الشهيرة التي قام بها رئيس الوزراء الصربي إلى بانيا لوكا في ٩ حزيران/يونيه، شعرت بأن من واجبي أن

أحـذره خطيـا مـن أن أي مناقـشة لاسـتفتاء مـستقبلي في تلـك المناسـبة سـتكون مـستحيلة. ولحسن الحظ، لم يحدث ذلك.

اتحاد البوسنة والهرسك

٣٥ - لم تتم بعد مواءمة قانون البث الإذاعي العام على مستوى الكيانـات مع قـانون البـث الإذاعي العام للدولة - وهو مطلب لدراسة الجدوى جرى تأجيله طويلا - بسبب رفع قـضية تتعلق بالمصلحة الوطنية الحيوية إلى المحكمة الدستورية الاتحادية من قبل المجموعـة الكرواتيـة في مجلـس الـشعوب. و لم تـصدر المحكمـة حكمـا في موضـوع تلـك الـدعوى خـلال الفتـرة قيـد الاستعراض.

٣٦ - وكانت هناك محاولة مثيرة للقلق لإعادة تأكيد السيطرة السياسية على الجهة التنظيميـة للكهربـاء عقـب إلغـاء موافقتـها علـى زيـادات الأسـعار بتـدخل مـن مكتـب الممثـل الـسامي. وسيتعارض هذا التعديل المقترح للقانون ذي الصلة مع توجيه الاتحاد الأوروبي ويعبر هذا الـرد التلقائي من قبل السياسيين على قرار لا يحظى بـشعبية صـادر مـن وكالـة تنظيميـة مـستقلة عـن مثـال علـى الـسبب الـداعي إلى وجـود تلـك الجهـات التنظيميـة، كمـا يعـبر عـن مـدى كونهـا مازالت هشة في البوسنة والهرسك.

ثالثا - متطلبات الشراكة الأوروبية

٣٧ - تـبنى مجلـس الـوزراء في آذار/مـارس ٢٠٠٦ خطـة عمـل لمعالجـة أولويـات الـشراكة الأوروبية. وتبنى في نيسان/إبريل استراتيجية للاندماج مـع الاتحـاد الأوروبي: وهـي أول وثيقـة استراتيجية له للمدى البعيد تحدد الخطوات والمقاييس الـتي يتوقعهـا لكـي يلبي معـايير عـضويته في الاتحاد الأوروبي.

٣٨ - على أساس ما توصلت إليه المفوضية الأوروبية في تقريرها عن التقدم الذي تم إحـرازه لعـام ٢٠٠٥ بشأن استعدادات البوسـنة والهرسـك لمزيـد مـن الانـدماج مـع الاتحـاد الأوروبي، تـبنى الاتحـاد الأوروبي في كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٦ شـراكة أوروبيـة منقحـة مـع البوسـنة والهرسك.

٣٩ - قـرر مجلـس الاتحـاد الأوروبي أن مـا توصـل إليـه اتفـاق الاسـتقرار والانتـساب يعتمـد بوجه خاص على تقدم البوسنة والهرسك في تطوير إطارها التشريعي وقدرتها الإدارية، وتنفيـذ إصلاح الشرطة بما يتمشى مع الاتفاق بشأن إعـادة تـشكيل الـشرطة في تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٥، واعتمـاد وتنفيـذ جميـع تـشريعات البـث الإذاعـي العـام والتعـاون الكامـل مـع المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا. وبينمـا جـرت المفاوضـات بـشأن اتفـاق تحقيـق الاسـتقرار

والانتساب على نحو جيد، فقد حدث قدر أقل من التقدم في معالجة الأولويات المهمة للشراكة الأوروبية، وخصوصا في مجالات إصلاح دائرة البث الإذاعي العام وإصلاح الشرطة.

إصلاح الشرطة

٤٠ - نتيجة لاتفاق تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن إعادة تشكيل الشرطة الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، وبرلمان الاتحاد، والمجلس البرلماني للبوسنة والهرسك، ومجلس الوزراء، أُنشئت مديرية تنفيذ إعادة تشكيل الشرطة وشرعت في عملها. والمهمة الأولى لتلك المديرية هي اقتراح خطة تنفيذ ذات مراحل لإصلاح الشرطة، تشمل مقترحات لمناطق الشرطة، تتمشى مع المبادئ الثلاثة للمفوضية الأوروبية بشأن إصلاح الشرطة، وهي:

- يجب أن تناط بمستوى الدولة جميع الصلاحيات التشريعية والمتعلقة بالميزانية في جميع الأمور الخاصة بالشرطة؛
- يجب ألا يوجد تدخل سياسي في تنفيذ أعمال الشرطة؛
- حيثما تجري ممارسة قيادة عمليات على المستوى المحلي، فإن مجالات عمل الشرطة يجب أن تتقرر بمعايير فنية لعمل الشرطة.

٤١ - اجتمع مجلس التوجيه لهذه المديرية ١٣ مرة بين جلسته الافتتاحية في أواخر كانون الثاني/يناير الماضي حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي شباط/فبراير توصل مجلس التوجيه إلى قرارات في معظم مسائل الإدارة والتنظيم الداخلي، من بينها إكمال عضوية المجلس التنفيذي للمديرية، وتبني كتاب قواعد لعمل المديرية، ومبادئ توجيهية استراتيجية لعمل المديرين التنفيذيين وخطة أنشطة المديرية، وذلك كما طلبته بروكسل لرصد التقدم المحرز.

٤٢ - ولكن سرعان ما تخلفت المديرية عن الجدول الزمني، وكان ذلك لأسباب من أهمها فوات الموعد النهائي لتقرير نموذج مستقبلي لعمل الشرطة والتنظيم الداخلي لها. ويقع اللوم في ذلك في الغالب على التدخل السياسي من حكومة جمهورية صربسكا وإنكارها لشرعية المديرية. ويكمن السبب الجذري لهذه المشكلة في تقاعس حكومة جمهورية صربسكا عن قبول مبادئ الاتحاد الأوروبي ورفضها النظر في فقدانها قوة الشرطة الخاصة بكيانها. وعلاوة على ذلك، استمر ميلرود دوديك، رئيس الوزراء، بوجه خاص في تأكيد أن جمهورية صربسكا لن تتزحزح عن موقفها إطلاقا في المستقبل.

٤٣ - وبرغم العرقلة السياسية المتواصلة من جانب جمهورية صربسكا، حطم المجلس التوجيهي للمديرية الجمود في أوائل أيار/مايو وتخلى عن جهوده لجعل جميع القرارات بتوافق الآراء حينما تبنى رأيا بشأن العناصر الأساسية للهيكل المستقبلي للشرطة، الذي سيقوم على مستويين - مستوى الدولة والمستوى المحلي - بدلا من النموذج الحالي ذي المستويات الثلاث. وقد تبنى المجلس التوجيهي هذا الرأي بتصويت الأغلبية.

٤٤ - ونظرا لكل من التأخيرات التي حدثت في السابق والمهمة الفنية الهائلة التي ما زالت تواجهها المديرية، فقد بدا بنهاية حزيران/يونيه أن من غير المرجح غالبا أن تكتمل الخطة بحلول الموعد النهائي يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر.

رابعا - ترسيخ دعائم حكم القانون

٤٥ - إدراكا لأن البوسنة والهرسك لديها الآن كل من الإطار القانوني والمؤسسات على مستوى الدولة، وهما الشرطان اللازمان للمحافظة على حكم القانون، فقد أُغلقت إدارة حكم القانون التابعة لمكتب الممثل السامي في نهاية عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإدراكا لأنه مازال هناك عمل يجب القيام به بالتعاون مع المؤسسات والسلطات المحلية لضمان تطبيق الإصلاحات السابقة على نحو كامل، أنشأ مكتب الممثل السامي وحدة للتنفيذ.

٤٦ - وبالإضافة إلى المشاركة النشطة من قبل مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في عملية إصلاح الشرطة، فقد ظلا يشتركان في مسائل متعلقة بالجريمة المنظمة، والمواطنة، وبناء القدرات في مجال الاستخبارات الجنائية.

الجريمة المنظمة

٤٧ - بسبب التأثيرات المؤلمة للجريمة المنظمة والفساد على كل من الاقتصاد وثقة المواطنين في النظام السياسي، فإن بؤرة تركيز عمل مكتب المفوض السامي في الرصد وتقديم المشورة تقوم الآن على هاتين الظاهرتين المضعضعتين. وقد رصد مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وشجع عمل فريق العمل الذي ترأسه وزارة العدل بهدف إعادة صياغة مسودة الخطة الوطنية للعمل لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وتضع الخطة استراتيجية منسقة، كما تضع أهدافا محددة ويمكن قياسها. وسيجري رصد تنفيذها عن كثب. وتعالج وحدة التنفيذ المسائل المتعلقة بحكم القانون من منظور إنفاذ القانون، وهي تعمل لبناء قدرة واستقلال وزارة الأمن، ودائرة حدود الدولة، ووكالة التحقيقات وحماية الدولة.

وحدة الاستخبارات الجنائية

٤٨ - قبل إغلاق وحدة الاستخبارات الجنائية في نهاية آذار/مارس، كان العاملون بها يقومون بتدريب نظرائهم المحليين في وكالة التحقيقات وحماية الدولة. على الاستخدام الفعال لعتاد وبرمجيات حاسوبية متخصصة تم شراؤها لهم.

خامسا - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

٤٩ - يجري حاليا عدد من المحاكمات المعقدة لجرائم الحرب في محكمة الدولة، تتضمن محاكمة مجموعة متهمة بالإبادة الجماعية عقب غزو القوات الصربية لسربرنيتشا. كما بدأت المحكمة نظر قضايا أُحيلت من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا (رادوفان ستانكوفيتش وغوجكو جانكوفيتش) وأكدت إدانة آخرين (زيليكو ميجاكيتش)، الذي نُقل أيضا من لاهاي. ومن المقرر ان تُحال قضية متهم رابع (باسكو ليوبوشيتش) قريبا.

٥٠ - ومع أنه لم يحرز أي تقدم أو أحرز تقدم ضئيل في القبض على الهاربين الباقين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، فإن البوسنة والهرسك قامت بدور مهم في إحالة دراغان زيلينوفيتش إلى لاهاي. وقد قامت روسيا بتسليمه إلى اتحاد البوسنة والهرسك، ولكنه أُرسل على وجه السرعة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، حيث ينتظر المحاكمة. وقد دل ذلك على كفاءة محكمة البوسنة والهرسك التي أنجزت إجراءاته بدون مشاكل أو تأخير.

٥١ - قبضت شرطة الاتحاد وجمهورية صربسكا على عدد ممن وُجهت لهم اتهامات بجرائم حرب محلية خلال هذه الفترة. وفي حين أن ذلك الالتزام بأوامر محاكم البوسنة والهرسك في أنحاء ذلك الكيان لا ينال اهتماما من وسائط الإعلام الدولية، فإنه يوضح التزاما عاليا من وكالات إنفاذ القانون بملاحقة من وُجهت لهم اتهامات بجرائم الحرب.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٥٢ - تأكّد التقدّم المتحقّق حديثاً على صعيد السياسة الاقتصادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بصدور قرار مؤسسة موديز لخدمات الاستثمار (Moody's Investor Service) برفع تصنيف الديون الرئيسية للبوسنة والهرسك من مستوى B3 إلى مستوى B2. وأبرز قرار موديز بشكل خاص تسوية مشكلة تعويض الإيداعات المجمدة بالعملات الأجنبية والمزمنة، والخطط بشأن معالجة غيرها من الديون الداخلية وسدادها، فضلاً سلاسة تطبيق ضريبة القيمة المضافة في شهر كانون الثاني/يناير.

٥٣ - تبقى حالة الاقتصاد الكلي الإجمالية إيجابية بشكل عام. وتقدّر نسبة النمو الاقتصادي بما بين ٥ و ٥,٥ من الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية، وهو رقم يعتبر من أعلى الأرقام من نوعه في المنطقة. وتسارعت الصادرات بنسبة ٣٣ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. ويمكن افتراض أن هذه الزيادة تعكس وجود حوافز أقوى للمصدرين للإبلاغ بدقة أكبر عن صادراهم بسبب استحداث ضريبة القيمة المضافة. وتسارع نمو الصادرات بحدة أيضاً في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مدفوعاً بشكل أساسي بعمليات شراء كبيرة استباقاً لموعد بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وارتفعت نسبة التضخم ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠٠٥ لتعكس زيادة في ضريبة المبيعات وارتفاعاً في أسعار النفط.

٥٤ - يجب المحافظة على هذا الزخم. ويتطلب هذا تعزيز التنسيق المالي وتقليص المخاطر المالية. وإحدى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي يتوقع مكتب الممثل السامي تنفيذها قبل نهاية عام ٢٠٠٦، تتمثل في إقرار القانون الخاص بإنشاء المجلس الوطني الضريبي والذي سيكفل حسن عمل المجلس الضريبي القائم حالياً مع أنه غير رسمي. وتشمل الإصلاحات الأخرى التي يتعين تطبيقها قوانين بشأن التزامات ورواتب موظفي الدولة وغيرهم من الموظفين. ومن شأن هذه القوانين أن تؤدي إلى ترشيد إدارة المالية العامة وتوفير وضوح قانوني في مختلف أنواع العقود التجارية، وأن تضع أسساً واقعية ومالية وثابتة لأجور موظفي الدولة والبرلمانيين.

٥٥ - لكن وتيرة الإصلاح الاقتصادي تباطأت بشكل ملحوظ، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، أدى التغيير الجاري لحكومة جمهورية صربسكا إلى تعطيل جهود دفع جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي إلى الأمام لمدة شهرين، قبل أن يتولى السيد دوديك منصبه. ثانياً، كان لبدء الحملة الانتخابية بشكل مبكر وغير رسمي انعكاسات سلبية مهمة عموماً لناحية تحقيق أيّ تقدم في هذا العام في ميدان الإصلاح السياسي والاقتصادي. أخيرا استمر مجلس الوزراء وغيره من سلطات البوسنة والهرسك في إظهار عجز واضح عن اتخاذ قرارات صعبة، وحاولوا إلقاءها على عاتق الممثل السامي. فعلى سبيل المثال، اضطر الممثل السامي إلى تمديد ولاية الرئيس الدولي لمجلس إدارة الضريبة غير المباشرة في شهر آذار/مارس وتعيين رئيس جديد لها في نهاية شهر حزيران/يونيه، بسبب الأزمة القائمة فيما بين أصحاب المصلحة.

٥٦ - يشكّل تراخي الانضباط المالي في مرحلة ما قبل الانتخابات، والذي يضعف المالية العامة، أكبر تحدّ اقتصادي في الوقت الحاضر. فقد شرعت الكيانات وغيرها من السلطات

الدنيا في إنفاق عائدات ضريبة القيمة غير المضافة، والتي جاءت أكبر مما كان متوقعاً، فضلاً عن الاقتراض مقابل عائدات مرتقبة. وعلى ما يبدو فإنها تلتزم بزيادة رواتب موظفي القطاع العام لكسب أصوات الناخبين. وجرت زيادة رواتب شرطة جمهورية صربسكا بنسبة ١٧ في المائة، في حين أن أيّ تفتيش عشوائي لبلديات الاتحاد الست يكشف وجود زيادات رواتب في حدود ١٠ في المائة. علاوة على ذلك، يوجد عدد من مشاريع القوانين ما زالت في طور الإجراءات التشريعية وتكفل زيادة مكاسب مسؤولي الدولة والاتحاد، ومن ضمنهم أعضاء البرلمان أنفسهم. وسيؤدي إقرار هذه القوانين إلى تشجيع مجموعات أخرى على المطالبة بصفقات سخية مماثلة.

٥٧ - أعلن رئيس الوزراء ترزيتش في اجتماع مجلس تنفيذ السلام المنعقد في شهر آذار/مارس أن مجلس الوزراء سيستخدم الفائض الناتج عن ضريبة القيمة المضافة لتسهيل عملية إصلاح سوق العمل، بما في ذلك تقليص الضرائب على العمل والتأمينات الاجتماعية. لكن لم تحصل أيّ متابعة لهذه الوعود حتى الآن.

استحداث الضريبة على القيمة المضافة

٥٨ - تؤكد جميع المؤشرات نجاح عملية استحداث الضريبة على القيمة المضافة. فبعد الأشهر الخمسة الأولى، نجحت إدارة الضرائب غير المباشرة في تحصيل ١٥٠ مليون ماركا قابلا للتحويل أكثر مما كان متوقعاً.

٥٩ - بيد أن المناقشات بشأن توزيع الدخل فيما بين الدولة والكيانات ومقاطعة بريتشكو استهلكت قسماً مقلقاً من وقت السياسيين وطاقاتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد عوامل ثابتة لتوزيع العائدات بالنسبة إلى العام ٢٠٠٦. فقد أدت مطالبة جمهورية صربسكا بحصة أكبر من عائدات العام الماضي إلى اتفاق على إجراء مراجعة خارجية للحسابات، لكن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على تحديد اختصاصاته. وأدى الخلاف على توزيع العائدات أيضاً إلى تأخير إقرار قانون المجلس الوطني الضريبي، وفي الوقت نفسه أكّد مدى الحاجة إلى مثل هذا القانون.

٦٠ - جرى إدخال عدد من التعديلات على قانون القيمة المضافة تؤدي إلى إعفاء منتجات معينة من الضريبة أو إلى فرض نسبة صفر عليها. ولأن سبب اقتراح مثل هذه التعديلات لا يعكس حكمة مالية بل اعتبارات انتخابية، أعلن مكتب الممثل السامي معارضته لها في هذه المرحلة. لكن مكتبي أعلن بوضوح أنه لن يسعى إلى منع البرلمان من تعديل القانون.

المجال الاقتصادي الواحد

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت جمهورية صربسكا مترددة في نقل سلطة الإشراف على المصارف والالتزامات إلى الدولة. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية صربسكا أقرّت مرتين اتفاقاً لنقل السلطات بشأن قانون الالتزامات، إلا أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لم تصادق عليه.

٦٢ - يمثّل إيجاد إشراف مركزي على المصارف من قبل المصرف المركزي (أو وكالة مصرفية حكومية)، أولوية بالنسبة إلى مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ومع أن أصحاب المصلحة السياسية وافقوا على هذا الأمر من حيث المبدأ، إلا أن تحقيق تقدم حقيقي يعتمد على التوصّل إلى اتفاق لنقل السلطات. وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها مكتب الممثل السامي والحوافز الاقتصادية الواضحة المقدمة لها، إلا أن حكومة جمهورية صربسكا أثبتت حتى الآن أنها غير راغبة في إقرار اتفاق نقل السلطات. وقد أقرت الحكومة الاتحادية الاتفاق في شهر أيار/مايو.

٦٣ - أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية في البوسنة والهرسك وأرسله إلى البرلمان. وإلى جانب أنه يضع شروطاً موحدة لتصنيع المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية واختبارها وبيعها، فإن القانون استحدث أيضاً نظام رقابة على مستوى البلد عبر إيجاد هيئة تنظيمية واحدة هي الوكالة الصيدلانية الحكومية. وهذا يمثّل خطوة مهمة نحو إيجاد سوق واحد للمنتجات الصيدلانية، والذي من شأنه تسهيل تطور الأعمال والاستثمارات والمحافظة على الصحة العامة أيضاً. وقد واجه القانون معارضة قوية من المنتج المحلي المهيمن ومؤيديه من السياسيين.

٦٤ - تركّز إصلاح البنية التحتية خلال هذه المرحلة على استكمال الإطار القانوني للسكك الحديدية، والذي يهدف إلى تحويل الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك إلى شركة واحدة لإدارة البنية التحتية. وعلى الرغم من وجود عرض بتقديم تمويل بقيمة ١٧٠ مليون يورو، إلا أن اعتراضات جمهورية صربسكا على الفصل ما بين مشغلي المشروع ومزودي البنية التحتية أدت إلى تأخير الأمور.

سابعا - تعزيز حكومة الدولة

٦٥ - استمرت خطة العمل المشتركة لتوفير الموظفين وأماكن العمل التي قدمها رئيس الوزراء ترزيتش إلى مجلس تنفيذ السلام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في تحديد جدول الأعمال طوال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ - بدعم مستمر من جانب مكتب الممثل السامي. وكان التركيز مرة أخرى على لجنة ممتلكات الدولة، التي كلفت بإعداد قوانين تحدّد

حقوق ملكية كل مستوى حكومي في مختلف أنواع الممتلكات العامة، وتحديد معايير يمكن لمؤسسات الدولة من خلالها اقتناء/نزع ملكية الممتلكات الضرورية لممارسة وظائف الدولة، وليس أقلها تلك الناشئة عن الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وبعد مناقشات مطولة، أعدت اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة ممتلكات الدولة، والمؤلفة من ممثلين عن الدولة والكيانات ومقاطعة بريتشكو، مسودات قوانين أولية. وقد راقب مكتب الممثل السامي عمل اللجنة وقدم لها النصح والمساعدة، ولا سيما في مجال عقد اتفاقات سياسية وتقنية بشأن الأوجه الرئيسية للمشاريع المعدة من قبل المستويات الحكومية المتعددة.

ثامنا – إصلاح الإدارة العامة

٦٦ –خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنجز المنسق الوطني لعملية إصلاح الإدارة العامة المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية لإصلاح الإدارة العامة، وخطة عمل خاصة بها لإقرارها من قبل سلطات الدولة والكيانات ومقاطعة بريتشكو. وأعدت هذه الاستراتيجية ست فرق عمل حكومية دولية خلال الفترة ما بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٦. وهي تشمل المجالات الأفقية الستة لإصلاح الإدارة العامة: الموارد البشرية، والصياغة التشريعية، والإجراءات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات المؤسسية، والمالية العامة. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أقرّ رؤساء الوزراء الثلاثة وعمدة بريتشكو الاستراتيجية علناً. وقد وفّر مكتب الممثل السامي الدعم السياسي والتقني أثناء مختلف مراحل العملية. وفي شهر حزيران/يونيه أيضاً، أنجزت وكالة الخدمة المدنية إجراءات توظيف ستة عاملين في مكتب المنسق الوطني لإصلاح الإدارة العامة، الأمر الذي وفّر له قوى عاملة يحتاج إليها منذ وقت طويل.

٦٧ –يشكّل إقرار خطة عمل شاملة لإصلاح الإدارة العامة والبدء في تنفيذها، جزءا رئيسيا من أولويات الشراكة الأوروبية على المدى القصير ومن شروط توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

تاسعا – إصلاح قطاع الدفاع

٦٨ – كما أشرت في تقريري السابق، أحرزت البوسنة والهرسك خلال عام ٢٠٠٥ تقدماً كبيراً في مجال إصلاح قطاعها الدفاعي. ونتيجة لذلك أصبح للبلد وزير دفاع واحد، ورئيس أركان واحد، وسلسلة قيادة واحدة، وجيش واحد. ووفقاً لقانون الدفاع، وقعت الرئاسة في مطلع شهر تموز/يوليه قراراً يحدّد حجم القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وهيكليتها، وأماكن تواجدها وفقاً لاقتراح قدمه وزير الدفاع.

٦٩ - استمرت العملية المعقدة والتي تطرح تحديات تقنية عديدة وتقوم بموجبها الدولة بجميع المهام المتعلقة بالدفاع. ويقوم وزير الدفاع بقيادة العملية الانتقالية والتخطيط لها وإدارتها بمساعدة من منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وجرى تأليف فريق الخبراء لتنفيذ مهمة الانتقال لمساعدة الوزير في مهمته. ويترأس الوزير على أعلى المستويات الإدارية، فريق تنسيق إصلاح قطاع الدفاع، والذي يشارك فيه نوابه وكبار القادة العسكريين. ويساعد هذا الفريق الوزير في تنسيق أنشطة المؤسسات الدفاعية في البوسنة والهرسك مع المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن منظمة حلف شمال الأطلسي تؤدي دوراً قيادياً في هذا المجال، إلا أن مكتب الممثل السامي ما زال يشترك بقوة في هذه العملية.

٧٠ - ما تبقى من تحديات يهدف إلى كفالة أن يجري تنفيذ الإصلاح المتفق عليه بالطريقة المطلوبة وضمن المهل الزمنية الطموحة نسبياً والتي حددها القانون بشأن الدفاع. ويفترض أن تكتمل عملية تشكيل القوات المسلحة الجديدة للبوسنة والهرسك بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

٧١ - سأواصل رصد أيّ محاولات لإطالة أمد و/أو إيجاد ازدواجية إثنية ضمن نظام الدفاع، عن كثب. فبناء الثقة يتطلب وقتاً، وما زالت هناك بعض التأثيرات المضادة داخل المؤسسة الدفاعية وخارجها.

عاشرا - إصلاح الاستخبارات

٧٢ - استمر إصلاح الاستخبارات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. وظلت مسؤولية مكتب الممثل السامي عن الإشراف على تحويل سجلات جرائم الحرب إلى صيغة رقمية، ومعالجتها، وتخزينها في وكالة الاستخبارات والأمن، مستمرة في مسارها. وواصلت الحكومة النرويجية تمويل هذا المشروع. كما استمرت المناقشات بشأن أفضل وسيلة لتأمين وصول وكالة الدولة للتحقيق والحماية إلى قواعد البيانات التي تحتفظ بها وكالة الاستخبارات والأمن.

٧٣ - تبنى مجلس الوزراء تعديلات فنية قليلة على القانون بشأن وكالة الاستخبارات والأمن، واستعرضتها لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بالجمعية البرلمانية، وأقرها في نهاية المطاف كل من مجلسي البرلمان. وأعاد مجلس الوزراء بالإجماع تعيين كبار قادة وكالة الاستخبارات والأمن لفترات كاملة تبلغ أربع سنوات، عقب تلقي تقييمات إيجابية من الرئاسة والجمعية البرلمانية.

٧٤ - نظراً للطبيعة الحساسة لإصلاح الاستخبارات، فسوف أواصل رصد وكالة الاستخبارات والأمن ولجنة الاستخبارات والأمن في الجمعية البرلمانية والدائرة الاستشارية

للاستخبارات والأمن في مكتب رئيس الوزراء، وتقديم المشورة إليها. وفي الواقع، فإنني أعتبر لذلك أهمية حيوية على مدى ما يُرجح أن يكون ١٢ شهراً مليئة بالأحداث ومن الممكن أن تكون بها مشكلات، حتى إغلاق مكتب الممثل السامي.

حادي عشر – البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٧٥ – استمرت البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك) (يوفور) في القيام بعملياتها لضمان لاتفاقية الإطار العام للسلام وللمحافظة على بيئة تتمتع بالأمن والأمان. وأجرت قوات الاتحاد الأوروبي عدداً من العمليات، تتضمن دوريات، وأنشطة مراقبة، وعمليات لجمع الأسلحة وعمليات خاصة تستهدف شبكات مساندة من وجهت إليهم اتهامات بجرائم الحرب والعناصر الإجرامية المرتبطة بها. ويوجد لدى القوة قوات يبلغ عددها حوالي ٠٠٠ ٦ فرد من ٢٢ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و ١٢ بلداً آخر. وما زالت تلك القوة تنتشر بثلاث قوات مكلفة بمهام إقليمية متعددة الجنسيات توجد مقراتها في بانيا لوكا، وموستار، وتوزلا، بالإضافة إلى ٤٤ فريقاً للاتصال والمراقبة في أنحاء البلد.

٧٦ – واصلت قوة الاتحاد الأوروبي مشاركتها النشطة في هيئات مجموعة إستراتيجية الجريمة، التي يرأسها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، المكلفة بالإشراف على تنسيق وتماسك سياسة الأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي، لمساندة مكافحة السلطات المحلية للجريمة المنظمة. وتعني المبادئ التوجيهية للعمليات الجديدة للقوة وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي أن تقوم القوة الآن بدور أقل نشاطاً في أداء عمليات تستهدف الجريمة المنظمة، ولكنها بدلاً عن ذلك تساند وكالات إنفاذ القانون المحلية، بناء على طلبها، حينما تؤيد ذلك بعثة الشرطة.

٧٧ – إدراكاً لإعادة التشكيل الناجحة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك، تهدف قوة الاتحاد الأوروبي إلى نقل مهامها وأنشطتها في التفتيش إلى وزارة دفاع البوسنة والهرسك والوزارات الأخرى المعنية. وبينما تتحرك البوسنة والهرسك نحو الوضع الطبيعي والتكامل مع الاتحاد الأوروبي، فقد تحولت القوة بالمثل من الردع إلى توفير الضمانات. ومع ذلك فإن وجود القوة ما زال يعتبر أساسياً للمحافظة على الاستقرار بصفة عامة. ويجب أن يأخذ تغيير محتمل في موقف القوة على مدى السنة القادمة في الاعتبار التطورات في البوسنة والهرسك وكذلك في المنطقة ككل. وسيُتخذ أي قرار يتعلق بالقوة بالتشاور الوثيق معي، بصفتي الممثل السامي، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

ثاني عشر – عودة اللاجئين والنازحين

٧٨ - سلم مكتب الممثل السامي المسؤولية بموجب المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك بشأن عملية إعادة اللاجئين إلى السلطات المحلية في نهاية عام ٢٠٠٣، حينما قاربت استعادة الممتلكات على الاكتمال. (اكتملت استعادة الممتلكات الآن، بخلاف بلدية نوفي ترافينك، التي حدثت بها صعوبات خاصة).

٧٩ - ولكن العودة الدائمة — وإمكان استدامة تلك العودة — هي موضوع آخر. ويختلف الموقف هنا بصورة هائلة من منطقة إلى أخرى ومن بلدية إلى أخرى. ومع أن هناك أماكن في كل من الكيانين، وكذلك في مقاطعة برتشكو، تمت فيها استعادة الوضع السكاني إلى ما كان عليه قبل الحرب بصورة جزئية، فإن السكان من غير الصرب في جمهورية صربسكا مازالوا أقل من ١٠ في المائة، بينما عاد ما يزيد عن ٢٠ في المائة من الصرب المهجرين إلى الاتحاد.

٨٠ - في حين أن عدد العائدين المحتملين يتناقص، فإن عدداً كبيراً من الناس قد يفكر في أمر العودة إذا توفرت أموال لإعمار المنازل، وإذا أجريت تحسينات على البنية الأساسية والمدارس، وفوق كل ذلك، إذا توفرت الوظائف. وقد جرى تصحيح ''التطهير العرقي'' بصورة جزئية فقط؛ ومازالت عودة عديد من العائدين مؤقتة أو موسمية.

٨١ - كان من عواقب إدخال تسجيل الناخبين السلبيين هذا العام أن وزارات اللاجئين وحقوق الإنسان في الدولة والكيان كانت تبذل جهدها خلال تلك الفترة قيد الاستعراض لإعادة تسجيل النازحين، وحذف الذين لم تعد لديهم أي نية للعودة إلى ديارهم في فترة ما قبل الحرب، من هذه القوائم. ومن المتوقع أن ينخفض العدد السابق وهو ٠٠٠ ١٨٠ نازح في البوسنة والهرسك إلى حوالي ٠٠٠ ١٠٠ حينما تكتمل تلك العملية خلال الصيف.

ثالث عشر – موستار

٨٢ - مع أن توحيد موستار تقدم خلال السنتين اللتين مضتا منذ أصدر الممثل السامي في ذلك الوقت نظاماً أساسياً جديداً للمدينة، فإن الحزبين السياسيين الرئيسيين في المدينة وصلا إلى مأزق في الآونة الأخيرة بشأن عدد من المسائل. ويبدو أن المتشددين في حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي اعتبروا إغلاق وحدة تنفيذ موستار التابعة لمكتب الممثل السامي في أواخر عام ٢٠٠٥ فرصة لعرقلة تنفيذ البنود المتبقية من برنامج التوحيد. وبعد ثلاثة أشهر من اجتماعي مع مسؤولي موستار في شباط/فبراير، ما زالت المدينة لم

تعتمد بعد ميزانية لعام ٢٠٠٦. كما لم يُحرز المسؤولون أي تقدم في وضع تنظيم لإدارة المدينة، أو تكوين مؤسسة للتخطيط الحضري، أو حل وضع تلفزيون هيرتسغوفكا وغيره من المؤسسات الثقافية، أو تكوين شركة واحدة للمرافق العامة.

٨٣ - استدعيتُ قادة الأحزاب السياسية في موستار إلى اجتماع طارئ في نهاية أيار/مايو، حذرتهم خلاله من أنهم إذا لم يحلوا المأزق الحالي، فإنني سأضطر إلى تقديم تقرير سلبي للغاية إلى المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام. وحددت موعداً نهائياً هو ٢٠ أيار/مايو لاعتماد ميزانية وإحراز تقدم ملموس بشأن وضع نظام وتكوين شركة واحدة للأشغال العامة. وخلال أربعة أيام، اعتمد مجلس المدينة أخيراً ميزانية لعام ٢٠٠٦ ووضع موعداً نهائيا لنفسه لحل وضع تلفزيون هيرتسغوفكا والمؤسسات الثقافية. وأثبت ذلك بعض القدرة على التعاون في شأن مسائل حاسمة، ولكن لم تجرِ مواصلتها في الآونة الأخيرة كما أن هيمنة المتشددين مازالت مثار قلق.

٨٤ - وقد شوهد عنف في شوارع موستار في يوم ١٣ حزيران/يونيه، عقب مباراة كأس العالم في كرة القدم بين كرواتيا والبرازيل، حين اشتبك مئات من الشبان على طول خط المواجهة السابق في وسط المدينة، مما أسفر عن عشرات من الإصابات وتلف كبير في الممتلكات. وفي أي مدينة أخرى قد يُعزى مثل ذلك الحدث إلى شغب معتاد من مشجعي كرة القدم، ولكن العداوة بين الأعراق كانت أحد العوامل الرئيسية في هذه الحالة. و لم يكن من قبيل المصادفة أن ذلك الشغب قد أعقب عدة أسابيع من الجمود السياسي والتهييج من قبل بعض القادة الدينيين والسياسيين. ومما يُذكر بالخير لمجلس المدينة أنه اجتمع في جلسة طارئة في اليوم التالي لإدانة العنف بالإجماع وبقوة.

٨٥ - ما زال إكمال توحيد موستار طبقاً للنظام الأساسي للمدينة مسألة ذات أولوية خلال السنة الأخيرة من مهمة مكتب الممثل السامي.

رابع عشر - مقاطعة برتشكو

٨٦ - عقدت مجموعة العمل التي بادرت بها حكومة الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ، والتي أُنشئت لكي تتوصل إلى حلول سياسية طويلة الأمد للمشكلات التي تعكر علاقة برتشكو مع الدولة، اجتماعين في الفترة التي يشملها التقرير، في شباط/فبراير وحزيران/يونيه. ومهد الاجتماع الأول الطريق لإقامة مكتب لمقاطعة برتشكو في مجلس الوزراء، وهو موضوع طال أمده. وقد افتُتح ذلك المكتب في آذار/مارس. وتمت الموافقة في الاجتماع الثاني على خطة عمل تتركز على صياغة واعتماد قانون في الدولة يشمل العناصر الرئيسية للقرار النهائي في التشريع المحلي، وبذلك يمهد الطريق لإنهاء النظام

الإشرافي في نهاية المطاف. كما تتوخى خطة العمل التعديل المبكر لقانون مجلس الوزراء لكي يقدم لمكتب مقاطعة برتشكو وضعاً مُحَسَّناً. ومن المقرر أن تجتمع مجموعة العمل مرة أخرى في أيلول/سبتمبر لصياغة مسودة قانون الدولة المطلوب. ومن المنتظر أن يغني إصدار كل من قانون الدولة وتعديلات قانون مجلس الوزراء عن مزيد من الإجراءات من جانب هيئة التحكيم.

خامس عشر – البوسنة والهرسك وعلاقتها بالمنطقة

٨٧ – خلال الفترة التي يشملها التقرير، كان للمسائل المتعلقة بالمنطقة أثر ملحوظ على البوسنة والهرسك، إذ أن بدء محادثات حول وضع كوسوفو في شباط/فبراير واستفتاء الاستقلال في الجبل الأسود، قد شجع السياسيين والمعلقين في صربيا وجمهورية صربسكا على استخلاص مقارنات خاطئة بين مستقبل كوسوفو و/أو الجبل الأسود وجمهورية صربسكا. وكما أوردنا أعلاه، فإن تصويت سكان الجبل الأسود لصالح حل اتحاد الدولة مع صربيا أدى إلى قيام دوديك، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، بالتكهن بشأن الظروف التي قد يختار الناخبون في جمهورية صربسكا فيها يوماً ما تقرير مصيرهم الوطني لهم. وقد أوجد استعداد السياسيين المعتمدين على الاتحادية، وأولهم حارث سيلاجيتش، مرشح الحزب لرئاسة البوسنة والهرسك، لأن يستجيبوا لمطالب إلغاء جمهورية صربسكا، حلقة مفرغة من التطرف الخطابي.

٨٨ – وقد مرت ''زيارة دولة'' مفترَضة قام بها رئيس وزراء صربيا فوجيسلاف كوستونيتشا إلى بانيا لوكا في ٩ حزيران/يونيو بدون أي حديث علني عن استفتاء في جمهورية صربسكا، ولكن بمناقشات علنية كثيرة عن الحاجة إلى تحديث الاتفاق بشأن العلاقات المتوازية بين بلغراد وبانيا لوكا. كما أدى ذلك إلى إثارة احتجاجات البوسنيين بشأن أي صفقة تهدف إلى تجاوز المؤسسات على مستوى الدولة. ونظراً لكل من السياق الذي ظهرت فيه تلك الحاجة إلى مراجعة الاتفاق القائم ووجهة نظر السيد كوستونيتشا التي غالباً ما يكررها بأن جمهورية صربسكا تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمة الصربية، فقد اكتسب كل جانب مزيداً من الحجج يلوح بها في وجه الآخر.

٨٩ – كما تعقدت علاقة البوسنة والهرسك مع صربيا بسبب قضية الإبادة الجماعية التي رُفعت ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة من قبل جمهورية البوسنة والهرسك في ذلك الوقت في محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٣، والتي بدأت الجلسات فيها حديثاً في أواخر شباط/فبراير. وقد جادل السياسيون الصربيون، ومنهم وزير خارجية البوسنة

والهرسك، والعضو الصربي في الرئاسة بأن القضية غير شرعية كما تمثل تهديداً آخر لوجود جمهورية صربسكا. ومن منظور بلغراد، فإن داعي القلق الأساسي، بخلاف وصمها بأنها دولة مارست الإبادة الجماعية، هو مخاطر تحميلها عبء دفع تعويضات هائلة.

٩٠ - إن تعليق الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو لمحادثاته بشأن اتفاقية الاستقرار والانتساب مع بلغراد بسبب فشل الحكومة الصربية في القبض على راتكو ميلاديتش الذي وجهت إليه محكمة جرائم الحرب الاتهام، يؤثر على البوسنة والهرسك حيث أن جميع المتهمين من قبل محكمة لاهاي الذين مازالوا فارين ماعدا اثنين منهم قد اتهموا بجرائم حرب ارتُكبت في البوسنة والهرسك (غوران هادزيتش وفلاستيمير ديورديفيتش).

٩١ - يجب أن نذكر أن البوسنة والهرسك مازالت تواجه قضايا صغيرة ولكنها ما زالت دون حل، تتعلق بالحدود مع كل من جارتيها. وتنبع مصاعب أكثر شدة من أن عديداً من مواطني البوسنة والهرسك لديهم جنسية كرواتية أو صربية أيضاً، ويعني الحظر الدستوري في هاتين البلدين على تسليم مواطنيهما أن المعركة الإقليمية ضد الجريمة المنظمة والسعي إلى القبض على مجرمي الحرب المفترضين الذين لم توجه إليهم اتهامات من محكمة جرائم الحرب الدولية في يوغوسلافيا يواجهان عراقيل. ولحسن الحظ، لا توجد نزاعات على الأراضي أو مسائل أخرى عالقة بين الجبل الأسود والبوسنة والهرسك.

سادس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

المرحلة الانتقالية

٩٢ - عرفت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي خلال الخمسة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ مرحلة انتقالية، مع إعادة تركيز ولايتها، وتخفيض قوة البعثة وإنشاء هياكل جديدة. ومن ثم كانت هناك حاجة إلى إنجاز عدد من المهام الانتقالية الرئيسية في تلك الفترة:

- إنشاء الإدارة المعنية بسياسة الجريمة المنظمة والتنسيق المسؤولة عن التنسيق العام لأنشطة البعثة دعماً لمكافحة الجريمة المنظمة

- إنشاء وحدة وصل العدالة الجنائية التي تتمثل مهمتها في معالجة نواحي القصور في التعاون بين الشرطة والمدعين العامين. وتركز الوحدة على تعزيز كل من التعاون العام والتعاون الخاص بكل حالة بغية تيسير فعالية التحقيقات والإجراءات القضائية والمساهمة في تعزيز تكامل نظام العدالة الجنائية للبوسنة والهرسك.

- إنشاء أفرقة تفتيش مقرها في ساراييفو وبانيا لوكا ستكون الأدوات الرئيسية للبعثة لضمان المساءلة المحلية ومعالجة مسائل من قبيل نزاهة الشرطة والفساد والتدخل السياسي.

- المبادئ التوجيهية التشغيلية المشتركة بين البعثة والقوة الأوروبية لتحقيق الاستقرار. خلال هذه المرحلة، جرى التفاوض على هذه المبادئ التوجيهية وإعدادها والاتفاق عليها. وتضفي المبادئ التوجيهية الطابع الرسمي على علاقات العمل بين البعثة والقوة الأوروبية والشرطة الداخلية في مكافحة الجريمة المنظمة. وهي تضمن اضطلاع للبعثة بالدور الريادي في الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة من جهود السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وبدأ العمل بها في ١ حزيران/يونيه.

التزويد بالموظفين

٩٣ - في ٣٠ حزيران/يونيه، كانت البعثة تضم ٤١٩ موظفاً: ١٧٥ من ضباط الشرطة المنتدبين، و ٢٩ من الموظفين المدنيين الدوليين، و ٢١٥ من الموظفين الوطنيين. وقد بدأت البعثة تراعي بشكل صحيح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنشطتها الأمنية. ولا تزال نسبة الجنسين غير مرضية بين موظفي البعثة المعارين، مع ١٢ ضابطة في الشرطة الدولية و ٧ موظفات مدنيات دوليات. ومع ذلك، تضع الـ ١٢٧ موظفة وطنية البعثة فوق هدف التوازن بين الجنسين بكثير في هذا المجال.

أهداف البعثة

٩٤ - للبعثة أربعة أهداف رئيسية هي كالآتي:

- دعم عملية إعادة تشكيل هيكل الشرطة. كما تنص على ذلك الخطة التشغيلية، عملت البعثة لتعزيز عملية إعادة التشكيل، مع قيام المفوض بدور العضو الدولي الوحيد في المجلس التوجيهي لمديرية إعادة تشكيل الشرطة تحت قيادة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ورغم الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية صربسكا للنيل من مصداقية المجلس التوجيهي واعتماد ممثلها لاحقاً لمركز "المراقب"، فإن المجلس التوجيهي حافظ على عمله التقني، ولو بوتيرة أبطأ مما كان متوخى.

- دعم مكافحة الجريمة المنظمة. تشكل المبادئ التوجيهية التشغيلية المشتركة خطوة كبيرة إلى الأمام في المساعدة على تنمية قدرات الشرطة المحلية. وواصلت البعثة أيضاً تقديم المساعدة لبناء قدرات وكالة الدولة للتحقيق والحماية ودائرة حدود الدولة،

وهما وكالتان رئيسيتان في مكافحة الجريمة المنظمة. ومن خلال نظام إدارة القضايا، ترصد البعثة بنشاط مختلف الجرائم وتساعد الشرطة المحلية على التحقيق فيها.

- تعزيز المساءلة. تحت قيادة فريقي تفتيش مكرسين وبدعم من موارد أخرى للبعثة عند الاقتضاء، أجرت البعثة ١٧ عملية تفتيش حتى نهاية حزيران/يونيه، وكذلك عمليات تفتيش أصغر على الصعيد المحلي. وتهدف البعثة إلى تشجيع الشرطة المحلية على كشف المخالفات واتخاذ إجراءات بشأنها. وأشرفت بعدئذ على عمل المدعين العامين عندما تحال إليهم القضايا، لضمان معالجتها بشكل ملائم والتوصل إلى نتائج نهائية بشأنها. ولهذا السبب، لا تزال أغلبية القضايا جارية.
- المهام الأفقية. لا تزال البعثة نشيطة في مناطق أخرى، بما فيها إنجاز مشاريع بدأ العمل فيها خلال ولايتها السابقة، وتنمية قدرات وكالات إنفاذ القانون والعمل مع الشرطة المحلية لتخطيط حملات الوعي العام.

سابع عشر – حقوق الإنسان

تنفيذ قرارات دائرة حقوق الإنسان: قضية باليتش

٩٥ – كان على اللجنة التي أنشأتها حكومة جمهورية صربسكا في أوائل السنة لتجري فوراً تحقيقاً كاملاً قادراً على استكشاف جميع الوقائع المتعلقة بمصير العقيد [أفدو] باليتش عقب سقوط منطقة الأمم المتحدة الآمنة في زيبا في تموز/يوليه ١٩٩٥، أن تقدم تقريرها الختامي بحلول ٢١ نيسان/أبريل. وبعد ذلك أفادت اللجنة بأنها حصلت على معلومات تتعلق بالمكان الذي توجد فيه بقايا العقيد باليتش، ولكنها مددت مهلة تقديمها للتقرير بـ ٤٠ يوماً بسبب تساقط الثلوج بغزارة في المنطقة. وعلى الرغم من هذا التمديد الأحادي الجانب، فإن اللجنة عجزت عن تحديد موقع أي بقايا بحلول نهاية حزيران/يونيه. وفي تلك الأثناء، كان رئيس الوزراء دوديك قد وعد بزيارة المنطقة الجبلية المعنية، ولكنه لم يفعل. وقام مكتب الممثل السامي في الوقت نفسه بإدانة استمرار جمهورية صربسكا في عدم الوفاء بشروط مقرر دائرة حقوق الإنسان وبدء محادثات خاصة مع كل من جمهورية صربسكا والسلطات الصربية. وللسلطات الأخيرة صلة لأن من المفترض أن الشهود الماديين على إعدام باليتش يوجدون في صربيا.

مفقودو سراييفو

٩٦ – في ٨ آذار/مارس، اجتمع رئيس وزراء الاتحاد أحمد هتزيباشيتش بممثلي المفقودين الصربيين من سراييفو الشرقية وأفراد عائلاتهم. ووعد بإنشاء لجنة لتحديد مصيرهم بحلول

٣١ آذار/مارس. ورغم الاحتجاجات المتقطعة من جانب المنظمات غير الحكومية الصربية، لم تعين أي لجنة من هذا القبيل، رغم أن هتزيباشيتش، مثل السيد دوديك في قضية باليتش، ظل يعطي ضمانات شخصية بأنه سيتم الامتثال للحكم الذي أصدرته دائرة حقوق الإنسان عام ٢٠٠١. وكان لقرار حزيران/يونيه الذي اتخذه مجلس الوزراء لتشكيل لجنة للتحقيق في معاناة المدنيين من جميع الأجناس في منطقة سراييفو وقت الحرب أثر إزالة الضغط عن الحكومة الاتحادية، ولكن المسألة لا تزال معلقة.

ثامن عشر – سياسة الإقصاء التي ينتهجها مكتب الممثل السامي

٩٧ – على إثر مشاورات وثيقة مع المجلس التوجيهي التابع لمجس تنفيذ السلام، أعلنت في ٢١ آذار/مارس عن خطوتين جديدتين لتعجيل رفع الحظر على مسؤولين أقصاهم من تولوا منصبي من قبل لإعاقتهم تنفيذ اتفاق السلام. وكانت هاتان الخطوتان متزامنتين. وتتمثل الأولى في استعراض حالات الأفراد الذين يوجهون طلباً إلى مكتب الممثل السامي لرفع الحظر المفروض عليهم. وبعد التحقيق في سلوكهم بعد الإقصاء، أقرر ما إذا كان يجب رفع العقوبات المفروضة عليهم. وإذا رُفع الحظر، يسترجع هؤلاء الأفراد حق ترشيح أنفسهم لأي وظيفة عامة وشغل هذه الوظيفة، سواء بالانتخاب أو بالتعيين. وبين ٢١ آذار/مارس و ٣٠ حزيران/يونيه، ألغيت أوامر الإقصاء المتعلقة بـ ١١ مسؤولاً سابقاً. وبلغ بذلك العدد الإجمالي للمسؤولين السابقين الذين رفع الحظر المفروض عليهم ٤١ مسؤولاً.

٩٨ – وبالنسبة للخطوة الثانية، أنشأت نهجاً أفقياً يستعيد المسؤولون الذين تم إقصاؤهم فيما سبق أهليتهم للوظيفة والعمل في القطاع العام على مراحل، فيؤدي ذلك تدريجياً إلى إعادة تأهيلهم بشكل كامل من خلال مجموعة من القرارات. وفي ٤ نيسان/أبريل، أصدرت قراراً أسمح بموجبه للمسؤولين المقصيين بترشيح أنفسهم للوظائف وبشغل هذه الوظائف في الشركات المملوكة للقطاع العام ومؤسسات عامة أخرى من قبيل المستشفيات. وسيلي ذلك خطوات إضافية.

٩٩ – وتنطبق هذه التدابير على كل من أقصاهم الممثلون الساميون السابقون، باستثناء الأشخاص المستبعدين من الحياة العامة بسبب دعمهم لمتهمي لاهاي أو إعاقتهم للتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهما التزامان واضحان بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام.

تاسع عشر – عدم منح شهادات لضباط الشرطة

١٠٠ – كتبت في شباط/فبراير إلى رئيس مجلس الأمن ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لأعرب عن دعمي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للبحث، مع حكومة البوسنة والهرسك، على حلول ممكنة للطريق المسدود منذ وقت طويل بشأن ضباط شرطة البوسنة والهرسك الذين رفضت قوة الشرطة الدولية السابقة للأمم المتحدة منحهم شهادة والذين لا تتوافر لديهم أي إجراءات للطعن. وبينما كان رئيس الوزراء تيرزيتش في نيويورك لإلقاء كلمة أمام مجلس الأمن في نيسان/أبريل، وجهت وإياه دعوة إلى الأمم المتحدة لإنشاء عملية استعراض قائمة على الرأي الذي أبدته لجنة البندقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي اجتماعات لاحقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وافقت على إرسال فريق إلى نيويورك للبحث عن الحلول المحتملة مع فريق مجلس الأمن للتنسيق والصياغة ومع إدارة عمليات حفظ السلام.

١٠١ – وفي حزيران/يونيه، اجتمع فريق خبراء مشترك بين مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي مع بعثات الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة تحت رعاية الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي ومع فريق التنسيق والصياغة وإدارة عمليات حفظ السلام. ووافق الفريق المشترك بين مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي خلال هذه الاجتماعات على تقديم المعلومات الإضافية التي طلبها فريق التنسيق والصياغة ومواصلة مناقشاته مع إدارة عمليات حفظ السلام. وعاد فريق الخبراء إلى نيويورك في تموز/يوليه. وإني أتوق لصدور قرار عن إدارة عمليات حفظ السلام وفريق التنسيق والصياغة.

عشرون – تطوير وسائط الإعلام

١٠٢ – إن تسليم مكتب الممثل السامي النهائي للمسؤولية عن إصلاح البث الإذاعي العام إلى المؤسسات المحلية، أي وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئات إدارة الإذاعات التي ستعينها البرلمانات التمثيلية، ما زال يتوقف على سن قانون اتحادي لخدمة الإذاعة العامة يتماشى مع التشريعات على صعيد الدولة وما يليه من توحيد المؤسسات الناتجة عن ذلك. وكما لوحظ أعلاه، فإن احتجاج الكرواتيين بإجراء المصلحة الوطنية الحيوية يعني أن القانون الاتحادي الذي أصدره البرلمان في ٤ نيسان/أبريل أُحيل إلى المحكمة الدستورية للكيان، التي لم تكن قد أصدرت أي حكم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قانون خدمة الإذاعة العامة لجمهورية صربسكا في ١١ أيار/مايو.

١٠٣ - وهناك حاجة إلى أربعة قوانين متناسقة لخدمة الإذاعة العامة لإنشاء نظام إذاعة عام قابل للبقاء من الناحية المالية ومستقل من الناحية التحريرية في البوسنة والهرسك يتكون من قناة خدمة على نطاق الدولة وقناتين قائمتين في الكيانين. ويتوخى القانون الاتحادي المعروض على المحكمة الدستورية قناة عامة واحدة لتغطية أراضي الاتحاد وينص على استعمال متساوٍ للغات البلد الرسمية الثلاث (ولكن تتيح التواصل التام بها) في برامجها. غير أن الكرواتيين طالبوا باستمرار بقناة تقتصر على اللغة الكرواتية. وسيؤدي قرار للمحكمة الدستورية الاتحادية يؤيد هذه المطالبة أو يجد عيوباً أخرى في القانون الحالي إلى المزيد من التأخير في إنشاء نظام عملي لخدمة الإذاعة العامة، ومعه إنفاذ شرط إصلاح خدمة الإذاعة العامة المطلوب بموجب دراسة الجدوى التي أجرتها الجماعة الأوروبية عام ٢٠٠٣.

١٠٤ - وقد أجل هذا التأخير في استكمال التشريعات اللازمة إنشاء العناصر المكونة للنظام، مثلاً تسجيل الشركة العامة المنفصلة التي ستدير الأماكن والممتلكات والموارد التقنية نيابة عن جميع الإذاعات العامة الثلاث، وكذلك تنفيذ التشريعات التي سبق اعتمادها. وكان من المتوقع أن تعين الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك هيئة إدارة جديدة للإذاعة على صعيد الدولة بحلول ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ولكنها أخفقت في فعل ذلك بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وسيضطر مكتب الممثل السامي إلى مواصلة العمل المتعلق بشؤون خدمة الإذاعة العامة مهما كان حكم المحكمة الدستورية الاتحادية.

حادي وعشرون - خطة تنفيذ البعثة وخطة عمل مكتب الممثل السامي

١٠٥ - دفع المكتب خطة عمله إلى الأمام منذ أن أيد المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام نهجي العام في آذار/مارس. غير أنه، كما كان متوقعاً، فإن نتيجة المجيء المبكر لحملة الانتخابات العامة والنهج التخاصمي للسياسة، وكذلك تشديدي على وجوب أن تتحمل السلطات الداخلية قسطاً متزايداً من المسؤولية عن شؤون البلد كانت تباطؤاً ملحوظاً في معدل إنجاز مهام كل من خطة العمل وخطة تنفيذ المهمة في الأشهر الأخيرة. وكان ذلك رغم المحاولة التي قمت بها في ٢٤ أيار/مايو لإقناع أعضاء البرلمان لدفع جدول أعمال تشريعي طموح إلى الأمام خلال الـ ١٠٠ يوم المتبقية للانتخابات. وسيكون للتباطؤ الذي عرفته المهام آثار وخيمة على خطة عمل المكتب وخطة تنفيذ المهمة. ولم يتم بعد تنفيذ ثلاث مهام جوهرية لخطة تنفيذ المهمة. وهي سيادة القانون وإصلاح الاقتصاد وبناء المؤسسات.

ثاني وعشرون – الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

١٠٦ – تماشياً مع ولايتي المزدوجة كممثل خاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (الإجراء المشترك للمجلس 2006/49/CFSP)، واصلت تعزيز الأولويات الواردة في وثيقة الشراكة الأوروبية لعام ٢٠٠٦، وكذلك تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام. وعملت أيضاً باسم الإصلاح الدستوري، الذي لا يزال أساسياً سواء لترشيد حكم البلد أو لتقويته، ومن ثم لتجهيز البوسنة والهرسك من أجل اندماجها في الاتحاد الأوروبي. وواصلت في دوري كممثل خاص للاتحاد الأوروبي تقديم المراقبة السياسية لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. ووافقت مع قائد بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، ومفوض بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي على الاختصاصات المنقحة للفريق المعني باستراتيجية مكافحة الجرائم التابع للاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالث وعشرون – تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وإغلاق المكتب

١٠٧– حققت البوسنة والهرسك تقدماً جما في تنفيذ معايير اتفاقات ديتون للسلام خلال العقد الأخير. وتوجد البوسنة والهرسك حالياً في طريقها نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي وقد تجاوزت مرحلة تنفيذ السلام مع استثناء واحد ملحوظ هو: التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أُنجزت الغالبية العظمى من الإصلاحات المحددة في خطة المكتب لتنفيذ المهمة منذ اعتمادها عام ٢٠٠٣.

١٠٨ – ومثلما تطورت الحالة ميدانياً، فإن نهج المجتمع الدولي بدوره قد تطور. وبلغ البلد مرحلة يجب عليه فيها أن يتحمل المسؤولية كاملة عن حكمه ومصيره، خاصة في تلبية شروط الاندماج الأوروبي–الأطلسي. وهذه هي الرغبة الملتهبة لكل من مواطني البوسنة والهرسك وأصدقاء البلد من الأجانب. وتوقعاً لهذا الحد الفاصل، أقر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في الاجتماع الذي عقده في فيينا في ١٥ آذار/مارس أن المكتب أيضاً بحاجة إلى تغيير. وكما لاحظ البلاغ: أعرب المجلس التوجيهي، وقد فهم أن الاتحاد الأوروبي مستعد للبناء على مشاركته الحالية في البوسنة والهرسك، عن رأيه بأن وقت الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بدأ يقترب. و لم يتم بعد تحديد الوقت بالتدقيق. وأبرز المجلس التوجيهي أن قراره المتعلق بالانتقال الفعلي سيتخذ بتوصية من الممثل السامي واستناداً إلى الحالة السائدة آنذاك في البوسنة والهرسك والمنطقة. وشجع الممثل السامي على التعاون عن كثب مع الاتحاد الأوروبي في إعداد الانتقال إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

١٠٩ - وعند الموافقة على خطة عمل مكتب الممثل السامي التي تدوم ١٢ شهراً، لاحظ مجلس تنفيذ السلام في شهر آذار/مارس أيضاً أن إغلاق مكتب الممثل السامي قد يتم خلال الربع الأول أو الثاني من عام ٢٠٠٧.

١١٠ - وفي ١٥ أيار/مايو، أعرب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عن استعداد الاتحاد الأوروبي مبدئياً لتعزيز مشاركته في البوسنة والهرسك في سياق الإغلاق المتوخى لمكتب الممثل السامي، شريطة تحقق تقدم كافٍ ودون المساس بقرار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في هذا الصدد. ودعا المجلس الممثل السامي/الأمين العام، مع اللجنة وبتشاور وثيق مع رئاسة الاتحاد الأوروبي، إلى بدء المشاورات لهذا الغرض مع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، وسلطات البوسنة والهرسك، وأصحاب مصلحة آخرين ومعي شخصياً، ثم تقديم تقييم مشترك إلى المجلس.

١١١ - وشاور وفد الاتحاد الأوروبي رئاسة البوسنة والهرسك ورئيس الوزراء في ٢٢ حزيران/يونيه فيما يتعلق بتعزيز مشاركة الاتحاد. وفي اجتماع عقده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في الوقت نفسه، قرر هذا الأخير في ٢٣ حزيران/يونيه أن على مكتب الممثل السامي أن يبدأ الأعمال التحضيرية فوراً للإغلاق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مع مراعاة الحالة في البوسنة والهرسك والمنطقة. ووافق المجلس التوجيهي على أنه سيسعى بعد ذلك إلى الحصول على تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لهذا الإغلاق. وأثناء ذلك الوقت ستكثف الأعمال التحضيرية للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

١١٢ - وفي اجتماع عقده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٢٢-٢٣ حزيران/يونيه، نظر هذا الأخير أيضاً في تنسيق المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك على إثر إغلاق مكتب الممثل السامي. وأعرب المديرون السياسيون عن رغبتهم في العمل مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بعدئذ ودعم منحه دوراً تنسيقياً بين الوكالات الدولية وأعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وأوصوا بإنشاء هيئة تنسيق جديدة لجمع أعضاء المجلس التوجيهي ومجلس الرؤساء. وأخيراً، ودون المساس بالتسلسل القيادي القائم، لاحظ المديرون السياسيون أن أعضاء هذا المنتدى سيضطلعون بدور أساسي في عملية صنع السياسة العامة بتقاسم المعلومات وتقديم كل منهم المدخلات والمشورة.

١١٣ - وبينما سيعني انتقال مكتب الممثل الخاص وتعزيز الملكية الداخلية نقل المسؤولية إلى مؤسسات البوسنة والهرسك، فإن المجتمع الدولي سيحتاج ويريد في الوقت نفسه أن يواصل

المشاركة بنشاط في مساعدة سلطات البوسنة والهرسك لمواجهة كل من تحديات السيادة الكاملة وفرصها.

رابع وعشرون – الجدول الزمني للإبلاغ

١١٤ – تماشيا مع اقتراحي بتقديم تقارير عادية لإحالتها إلى مجلس الأمن، على نحو ما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أرسل رفقه تقريري العادي الأول. وإذا ما طلب الأمين العام أو أي من أعضاء مجلس الأمن معلومات في أي وقت آخر، سيسرني أن أقدم استكمالاً خطياً إضافياً.
